التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المغربية في علاقاتها مع تجمع دول الساحل والصحراء

أ . علي لحويمد(*)

مقدمة

تشكل الصراعات والاضطرابات الأمنية والسياسية في القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات، إحدى الظواهر الخطيرة التي لها جذورها التاريخية ومحدداتها السياسية والاقتصادية والجغرافية والثقافية، فلقد تواكبت تلك الصراعات مع إنتهاء الحرب الباردة وبدء التحول الديمقراطي من الناحية السياسية، والتوجه نحو آليات السوق من الناحية الاقتصادية، وكذلك تواكبت مع التحديات التي فرضتها قوى العولمة على البلدان النامية(١).

فبالرغم من وجود مقومات ودوافع قوية لنجاح تجمع دول الساحل والصحراء ذات الطابع الاقتصادي، إلا أن الملاحظ هو وجود ضعف في أداء هذا التجمع، بسبب العوائق والتحديات التي تواجهها، وفي هذا السياق نتناول السياسة الخارجية المغربية باعتبارها أحد ركائز تجمع دول الساحل والصحراء، والتي بدورها تعترضها مجموعة من الإكراهات داخل التجمع من قبيل العوائق السياسية والاقتصادية والأمنية، كلها عوامل أرغمت السياسة الخارجية المغربية على البحث عن بدائل لتجاوز هذه التحديات، وذلك من خلال فتح آفاق جديدة لتطوير التعاون الدبلوماسي إتجاه بلدان هذا التكتل الإقليمي.

(*) باحث في كلية علوم التربية ومعهد الدراسات الافريقية - جامعة محمد الخامس بالرباط المملكة المغربية.

من هنا تأتي أهمية الدراسة ، بالوقوف على مدى تأثر المغرب بهده التحديات وذلك من خلال رصد حجمها وتأثيرها على علاقاته السياسية والإقتصادية بتجمع دول الساحل والصحراء.

وللإجابة على هذه الإشكالية نقسم موضوع الدراسة الى فرعين :

الفرع الأول: العوائق السياسية والاقتصادية .

الفرع الثاني: التهديدات الأمنية.

الفرع الأول: العوائق السياسية والاقتصادية

مما لاشك فيه أن المغرب تواجهه مجموعة من العوائق والتحديات داخل تجمع دول الساحل والصحراء، والمتعلقة أساسا بالمشاكل الذاتية التي يعاني منها التجمع والمتمثلة في تفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية التي لازمت التجمع منذ إنشائه.

١-الاكراهات السياسية

فبالنسبة للعوائق السياسية فيمكن رصد أهمها في التأخيرات السياسية التي تعاني منها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المنتمية للتجمع، جراء المشاكل التي لازمتها قبل انخراطها الإقليمي. وتظل أهم هذه المشاكل هي غياب مفهوم الدولة الوطنية، وروح التضامن، مما يغذي الصراع والنزاعات بين العشائر والفصائل القبلية، فينتج عن ذلك تنازع الفرقاء للاستبداد بالسلطة، والثروات والخيرات، مما يؤجج الروح العدائية بين المواطنين. فالمواطنة لم تجد طريقها بعد في القارة السمراء، والولاء للقبيلة يكون أقوى من الولاء للوطن[٢]. ولقد أدت مشكلة الحدود ووجود هذه الجماعات ضمن حدود دولتين أو أكثر إلى الصراع بين هذه القبائل، بسبب الخلاف على زعامة القبيلة، أو الخلاف على ملكية الأراضي، أو الصراع على النفوذ الاجتماعي، أو السياسي كما كان له أكبر الأثر على تنمية الحركات الإنفصالية في كثير من دول تجمع الساحل والصحراء[٣].

إضافة إلى ما سبق ذكره، يؤدي غياب الديمقراطية واقتصار العملية التكاملية على الساسة من دون مشاركة شعبية، إلى تركيز اختيارات الدول في يد حفنة من الحكام يتسبب تنازعهم فيما بينهم في عرقلة مسار التكامل. فاستيلاء عبدي أمين على الحكم في أوغندا أثار نزاعا سياسيا أدى إلى شل مؤسسات جماعة شرق إفريقيا ثم انهيارها، وأثر وقوع نيجيريا في قبضة أنظمة ديكتاتورية وتعرضها لاضطرابات متتالية على العملية التكاملية في غرب إفريقيا، وتسبب غياب سيادة القانون والحكم الجيد والإنقلابات المتتالية في إضعاف الإلتزام وحسن تنفيذ إجراءات التكامل[٤].

كما أنه ينفر رأس المال الذي تزايدت وفرته وحركته على المستوى العالمي، وتمتد اثار سوء الحكم في دولة إلى الدول المجاورة من خلال تدفقات اللاجئين، وعقد تحالفات بين القوى المتصارعة وأطراف خارجية عبر الحدود.

وتعتبر النزاعات الاقليمية والحدودية والحروب وضعف الحكم مسؤولة عن المجاعات في عدد من الدول الافريقية بدرجة اكبر من نقص الانتاج الغذائي ، كما تعزى الازمة الاقتصادية الحادة للقارة الافريقية الى استفحال الازمة السياسية ونشوب الحروب الاهلية كانعكاس لغياب الديمقراطية وتجاهل حقوق الانسان والانكار التام لسلطة الشعوب وغياب المساءلة.

كما تبقى الإرادة السياسية سببا مهما في فشل التجمعات الجهوية داخل القارة الإفريقية، وأخص بالذكر تجمع دول الساحل والصحراء، حيث يكاد يكون إجماع على أن أهم أسباب غياب الإرادة السياسية من قبل القادة في التكتلات الإقليمية هو التخوف من فقدان السيادة الوطنية، بانتقال السلطة والسيطرة على جانب من السياسات الداخلية للدولة إلى سلطة إقليمية، مما يترتب عليه ضعف الالتزام السياسي بالتكامل،حتى لو كان هذا الأخير له مبرراته، وتصب نتائجه في مصلحة الدولة، ثم عدم إدراج الإجراءات لتنفيذ المبادرات الإقليمية[٥].

فالصراعات والخلافات السياسية فيما بين الدول الاعضاء، وداخل الدولة الواحدة ، تؤثر بشكل رئيسي في تحقيق الاستقرار داخل تلك الدول من ناحية، وعلى مستوى التجمعات من ناحية اخرى ، هدا اضافة الى ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الاقليمية التي تؤدي الى تعارض الاهداف، وتعدد الولاءات، فهناك دول توجد في ثلاثة تجمعات وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه التجمعات الثلاثة[٦].

إن الكثير من الدول الأعضاء في تجمع Cen-Sad تعاني من مشاكل سياسية داخلية، سواء أكانت في صورة صراعات وحروب أهلية كالوضع في السودان، ارتيريا، تشاد أو في صورة انقلابات وتمردات عسكرية كما هو الشأن في إفريقيا الوسطى وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاصو، نتج عنها عدم استقرار أمني وسياسي خطير، انعكس سلبا على إمكانية تحقيق أنشطة اقتصادية مجدية.

إن المشاكل السياسية التي تحول دون استتاب الأمن والاستقرار في بلدان تجمع دول الساحل والصحراء، ليست الوحيدة التي أثرت سلبا على أنشطة الساحل والصحراء، بل توجد أيضا صعوبات وعوائق اقتصادية كثيرة بالرغم من أن الهدف الأساسي من وراء تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء هو هدف إقتصادي محض.

٢ - الاكراهات الاقتصادية

أما بالنسبة للعوائق الاقتصادية التي يعرفها التجمع فيمكن جرد أهمها في ضعف الاستثمارات ورؤوس الأموال، بحيث يعتبر هذا الأخير من أهم العوائق الرئيسية التي تحد من إحداث تعاون وتكامل إقليمي بين دول الساحل والصحراء، فمعظم الدول الأعضاء في هذا التجمع هي من الدول المدينة والفقيرة. ولعل هذا ما يجعل تجمع الساحل والصحراء دائما متأخر في تنفيذ أهدافه ومشروعاته، وكذلك التباين في مستوى التطور الاقتصادي في أغلب دول التجمع وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على هذا التكتل، ويؤدي أيضا إلى نشوب مشكلة في اقتسام التكاليف المالية والعوائد المتحصلة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء. إضافة إلى انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي السلبية، فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج المطبقة في دول التجمع تسير في اتجاه مضاد للتكامل الإقليمي، خاصة وأنها ذات توجه وطني وتهدف لزيادة فورية في الصادرات، مما يؤدي لازدياد دافع هدف المنافسة بين الدول الأعضاء التي تسعى لتنظيم صادراتها في نفس السلعة الدولية مما يؤثر سلبا على جهودها الإقليمية للتعاون، كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في البلدان المكونة لهذا التكتل تفتقر إلى قدر من الانسجام الإقليمي[٧].

كذلك تردي وانعدام البنية التحتية المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة في مجال التعليم والصحة والمرافق الاساسية في معظم دول التجمع كثيرا ما يحصر اهتمام الدولة في هده الخدمات الاساسية ويعطيها الاولوية على اية نشاطات وجهود اخرى بما فيها تلك المتعلقة بالتعاون والتكامل مع الدول الاخرى.

ايضا تدني مستويات الدخل القومي والفردي وفي هدا السياق نلاحظ ان معظم افقر الدول في العالم هي دول افريقية ، خاصة دول منطقة س ص، ويعود دالك الى

عدم القدرة على تحقيق تنمية ناجحة ، وعدم استغلال الموارد الطبيعية والامكانات البشرية بشكل جيد ، في هذا السياق يلاحظ ايضا التفاوت الكبير في الدخول القومية والفردية بين الدول المشكلة لتجمع دول س-ص ، ففيما يقل دخل الفرد في بعض الدول عن دولار واحد في اليوم ، يصل هذا الدخل الى عشرات الدولارات في اليوم في دول اخرى ، كما ان هذا التفاوت في الدخل او الثروة موجود داخل الدولة الواحدة مما يحدث نوع من الصراع على توزيعها(٨).

كما يمكن الحديث عن التفاوت في الأداء الاقتصادي وضعفه في الدول الأعضاء في التجمع لأن جل الدول المكونة له والبالغ عددها ثمانية وعشرون دولة تتسم بتفاوت المستوى والأداء الاقتصادي فيما بينها، وهذا الأمر يشكل صعوبة كبيرة في إمكانية قيام وتحقيق تعاون اقتصادي حقيقي وفعال بين هذه الدول، خصوصا أن هذا التعاون يحدث بين اقتصاديات تتسم بالضعف أساسا، ومن تم يصعب إحداث أي نوع من التكامل بين دول تحتاج باستمرار للمساعدة.

هذا علاوة على عدم التزام بعض الدول الأعضاء بدفع مساهماتها المالية، وهذا ما جعل الرئيس المالي «أمادو توماني توري» أثناء القمة السابعة للتجمع في يونيو ٢٠٠٥ يدعو الدول الأعضاء، المتأخرة في تسديد مساهماتها المالية إلى الوفاء بالتزاماتها إزاء هذا التكتل الإقليمي. ولعل عدم وجود نظام للجزاءات، هو السبب الكامن وراء عدم التزام الدول الأعضاء بقرارات وسياسات التجمع، خاصة مع انتمائها لتجمعات إقليمية أخرى(٩).

مما لاشك فيه إذن أن تجمع دول الساحل والصحراء وبفعل المعطيات السالفة الذكر، والتي أبرزها أن معظم اقتصادية الدول المنخرطة فيه تعرف ضعفا شديدا، ثم احتياجها الدائم للمساعدات، كان من أقوى العوامل والإكراهات التي تواجه المغرب داخل تجمع دول الساحل والصحراء.

كما أن المناخ السياسي الذي يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والاضطرابات يكون مناخا غير ملائم للاستثمارات، سواء التي تأتي من مصادر داخلية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالهدف النهائي لأي مستثمر يتمثل بالأساس في تحقيق أقصى عائد ممكن على استثماراته، ولايتسنى له ذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني : التهديدات الأمنية

١- الحركات الجهادية

يقصد بالحركات الجهادية تلك التيارات الجهادية او القاعدية المنتشرة في عدد من الدول، والتي نشأت في ظروف معينة وتنتهج نهج القاعدة ، وتؤمن بأفكارها وايديولوجيتها ، وتؤمن بطريقة التنظيم واسلوبه في العمل الجهادي ، ويعد ابن لادن زعيما روحيا لها ، لكنها لم تنشأ بأمر من قيادة القاعدة المركزية ، وليست لها اي علاقة بالقاعدة الام او فروعها او النماذج المماثلة لها(١٠).

وأشهر الصور لهذه النماذج هي حركة شباب المجاهدين الصومالية ، وجماعة بوكوحرام النيجيرية ، وتنظيم انصار الجهاد الموجود في شبه جزيرة سيناء ، وابرز الصور لنماذج القاعدة واخطرها هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، والقاسم المشترك بين هذه الحركات الجهادية هي تمركزها في بلدان تجمع دول الساحل والصحراء مما يهدد امن واستقرار دول هذا التكتل الإقليمي.

وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي هو تنظيم سلفي مسلح نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية ، التي غيرت اسمها فيما بعد الى القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي واعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة ، وقد نشأ هدا التنظيم في ٢٥ يناير ٢٠٠٧ ولا تختلف اهداف التنظيم الاساسية كثيرا عن اهداف تنظيم القاعدة الام.

ويقود هذا التنظيم عبد الملك درودكال ، وبجواره عمار سيفي ، نائب قائد الجماعة وكذلك مختار بلمختار ، الذي يشرف على الجماعة في منطقة الصحراء الكبرى على الحدود مع كل من مالي والنيجر، ولا توجد احصاءات دقيقة لعدد مقاتلي الجماعة ، لكن اغلب المصادر تقدر عددهم بين ٣٠٠ و٧٠٠ مقاتل ، اغلبهم من الجزائربن فيما يتوزع الباقون على جنسيات مختلفة ابرزها موريتانيا وليبيا والمغرب وتونس ومالي ونيجيريا(١١).

لقد كانت القضايا الامنية وعلى رأسها ما يسمى بالارهاب هي المهيمنة على انشطة تجمع دول الساحل والصحراء منذ تأسيسه ، والتي حظيت باهتمام دورات التجمع حيث لعبت دوله دورا اساسيا لإحتواء هذا الخطر الا ان هذا الاخير اصبح يشكل تهديدا حقيقيا للمنطقة خاصة بعد انهيار نظام معمر القدافي في ليبيا.

إن التغييرات في الاوضاع الداخلية في ليبيا ألقت وستلقي، بالفعل بتداعيات على الجوار الليبي، خاصة أننا إزاء دولة كانت نشطة إقليميا واشتبكت سلبا وايجابا في مرحلة القدافي مع الجوار ومن ابرز التداعيات المتوقعة :

تهديد استقرار منطقة الساحل والصحراء: فلا شك ان تهريب الاسلحة الذي بات تجارة رائجة في ليبيا ودول المنطقة بدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الانظمة، اذ ان بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقارب ١٠ الاف قطعة سلاح وقدائف آر بي جي في مرحلة ما بعد الثورة.

تنامي الحركات الجهادية في منطقة الساحل والصحراء : فالثورة الليبية افرزت ضعفا للدولة وغياب لمؤسسات الامن ، وتوافر السلاح ، وتدخلا دوليا ، مما يشكل مفردات خصبة لتنامي الحركات الجهادية ، وتهريب الاسلحة والمخدرات[١٢].

٢- تهريب المخدرات

تعتبر ظاهرة تهريب و تجارة المخدرات من أشد ظواهر السلوك الإنساني تعقيدا، ومن أهم التهديدات التي تواجه أمن وسلامة ومصالح الأفراد والجماعات والمجتمعات بشتى صورها.

ولقد أدى التقدم التكنولوجي الكبير، وخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات بين كافة مناطق العالم، إلى تطور الجريمة بوجه عام، وظهور أنماط جديدة منها، على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فزادت معاناة دول العالم من أنشطة تجارة المخدرات الناجمة عن الجريمة المنظمة، وزادت خطورة هذا النشاط الإجرامي إلى درجة فاقت قدرات معظم دول الساحل والصحراء.

ولعل ما يشير إلى تفاقم الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء، بسبب ظاهرة تجارة المخدرات ، هو التقرير الأممي الذي صدر أخيرا، والذي حذر من أن عمليات تهريب المخدرات تزيد من حالة عدم الاستقرار في غرب إفريقيا، بحيث ذكر التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) بفيينا، أن عمليات تهريب المخدرات والأرباح الباهضة التي تدرها تساهم في تأزيم الوضع الأمني في المنطقة.

وأشار التقرير العام تحت عنوان «الجريمة المنظمة عبر الدول في غرب إفريقيا تقييم للمخاطر» إلى أن تجارة الكوكايين Cocaîne هي الأكبر والأكثر ربحا من الجرائم المنظمة بالمنطقة، وأضاف التقرير إلى أنه في الوقت الذي انخفض فيه حجم عمليات تهريب الكوكايين عبر منطقة غرب إفريقيا سنة ٢٠١٠ إلى أقل من النصف ليصل إلى نحو (١٨ طن) في السنة مقابل (٤٧ طن) لسنة ٢٠٠٧، إلا أن أرباح هذا النشاط لا تزال أكبر بكثير من حجم ميزانيات الأمن في عدة دول بالمنطقة(١٣).

فحسب التقرير الأممي فإن الكمية الكبيرة من الكوكايين الموجهة إلى دول غرب إفريقيا، تأتي من البرازيل بشكل خاص ودول أمريكا الجنوبية بشكل عام في اتجاه أوروبا، بحيث تنطلق المخدرات (الكوكايين....) من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية، بحيث يتم استعمال عدة وسائل لنقل مادة الكوكايين سواء بواسطة الناقلات الجوية أو المراسلات، أو حاويات الشحن، كما يتم استعمال كذلك بعض الطرق الأخرى كالإبتلاع .

هذا من جهة أما من جهة ثانية فقد أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، إلى أن هناك عدة أنوع من المخدرات منها ماهو إفريقي الصنع يسمى الميثامفيتامين Méthamphétamine، والذي يتم تهريبه من غرب إفريقيا إلى شرق آسيا، وهو مخدر ينتج في دولة نيجيريا، ويتم استخدام دولة بنين كنقطة انطلاق لهؤلاء المهربين في اتجاه دول شرق آسيا(١٤).

وأوضح التقرير الأممي الأخير أنه في سنة ٢٠١١ تم القيام بدراسة في كل من (ألمانيا، إيطاليا، سويسرا والبرتغال) ،واستنتج أن ٣٠٪ من المواطنين الذين تم اعتقالهم في الاتجار الدولي للمخدرات ينحدرون من دول غرب إفريقيا، هذا الجزء من القارة الذي أصبح اليوم يشكل تهديدا حقيقيا بفعل انتشار الجريمة المنظمة ،كالاتجار بالأسلحة والذي ازداد مؤخرا بسبب النزاعات السابقة سواء تلك المتعلقة بانهيار نظام القذافي أو الحرب في مالي، بحيث اتسع نشاط الحركات الجهادية، والتي غدت تسعى إلى التزود بالرجال والسلاح عبر منطقة الساحل، ومن هذه الحركات المسلحة، حركة «بوكو حرام» في «نيجيريا»، و»حركة الشباب» في الصومال التي أعلنت ولاءها التام لتنظيم القاعدة، و»حركة جبريل إبراهيم» التي تخوض الصراع في دارفور، و»حركة باب لاديه» التي تسعى إلى الإطاحة بالرئيس التشادي[١٥].

٣- الهجرة السرية

تشهد منطقة الساحل والصحراء مشاكل وعوائق أمنية عديدة، تحول دون تقدمها بفعل العقبات التي تمثل أي حركة نحو النمو والتقدم، هذه العراقيل يمكن تلخيصها في كثرة النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى العديد من العراقيل الأخرى والمتمثلة في ظواهر الهجرة غير الشرعية، «الإرهاب» والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، كلها عراقيل أصبحت تهدد أمن واستقرار دول تجمع الساحل والصحراء، سيما وأن استشراء هذه المشاكل الكبرى كان من أهم الدوافع التي ساهمت إلى جانب أسباب أخرى في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء كتكتل إقليمي إفريقي، بإمكانه أن يعالج هذه المشاكل والصراعات الداخلية.

وبالفعل فقد كانت الهجرة السرية من أبرز القضايا المهيمنة على أنشطته منذ تأسيسه والتي حظيت باهتمام دورات تجمع الساحل والصحراء. حيث لعبت دول التجمع دورا أساسيا في محاولة احتوائها خاصة من دول المغرب ليبيا، نيجيريا، تشاد، افريقيا الوسطى، ومصر[١٦].

لقد عرفت قضية الهجرة غير الشرعية تطورات ملحوظة خلال السنين الأخيرة، خاصة بمنطقة الساحل والصحراء، كما أصبحت تخضع لتنظيم دقيق تتحكم فيه شبكات متخصصة في تهريب الأشخاص وتنظيم عمليات الهجرة حيث تعرف هذه العمليات اتجاها أحاديا انطلاقا من بلدان إفريقيا مرورا بالمغرب في اتجاه دول الشمال في أوربا[١٧]، فلهذا الملف شقان يهم المملكة ، وهو ذالك المتمثل في الموقع الجغرافي الذي يتوفر عليه المغرب ، والشق الثاني المتعلق بالمهاجرين القادمين من دول الساحل والصحراء ، واللذين يتخدون من السواحل المغربية منطلقا للعبور الى اوروبا.

لم تعد الهجرة السرية في المغرب تعكس الصورة التقليدية التي كانت سائدة في بداية التسعينيات ، والتي كانت تتميز بهيمنة المحاولات المعزولة ، التي كان يقوم بها مواطنون مغاربة ، بل اصبحت تخضع لتنظيم دقيق ، تتحكم فيه شبكات متخصصة في تهريب الأشخاص ، وتنظيم عمليات الهجرة في اطار شبكات متداخلة ، تغدي اجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه، زاد من حدته الموقع الجغرافي للمغرب ، الذي جعله بوابة لأوروبا ياتي اليه المهاجرون من جميع دول الساحل الإفريقي ، آملين في النفاذ الى اسبانيا ، ويعد تدفق المهاجرين السريين الاجانب مشكلا حقيقيا ، له انعكاسات متعددة حيث لم يعد المغرب بلد عبور ولكن وجهة نهائية [١٨].

وتعد البطالة والفقر اهم العوامل التي قد تدفع الشباب التفكير في الهجرة السرية ، إذ ان الحاجة الى المال لإشباع الاحتياجات الضرورية ، او حتى الحاجة لتحقيق الذات ، والتي قد لا تتوفر لدى الفقير، او العاطل ، قد تدفع الفرد للتفكير في الهجرة ، وقد تدفعه للإنتماء للتنظيمات المتطرفة التي تقوم بإشباع حاجاته المادية والمعنوية ، وكذالك الإحساس بعدم الإنتماء للمجتمع الذي يعيش فيه [١٩].

لقد تطورت الأرقام الخاصة بظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل أكبر خاصة مع سياسة غلق الحدود التي اخدت الدول الاوربية تطبقها، بالتزامن مع قرار تعقيد

التاشيرة للدخول للدول الاوروبية في مواجهة نظيرتها الافريقية، وهو الامر الذي يفسر لنا بوضوح الارتفاع في اعداد المرشحين للهجرة السرية في تجاه اوروبا، مادامت الطريقة القانونية شبه مستحيلة في الوصول الى هذه القارة ، وفي ظل القوانين المتشددة المفروضة في هذا الإطار، وفي ظل الازمة الإقتصادية التس تعرفها هده البلدان [٢٠] .

وإذا كان المغرب يشترك مع العديد من البلدان النامية في هذه التحديات الجديدة إلا أن هذه الوضعية الجديدة المرتبطة بالتحولات العالمية تشكل بالنسبة للدبلوماسية المغربية تحديا أكبر، الشيء الذي حتم على الدولة المغربية القيام بمجموعة من الإجراءات من أجل وضع مقاربة واضحة للحد من هذه الظاهرة، الشيء الذي أدى به إلى تنظيم عدة مؤتمرات دولية حول الهجرة، والذي من خلالها تم تبني خطط عمل ، وتتمثل في تحسين التعاون الاقتصادي، وتنمية التجارة والوقاية من الصراعات في البلدان المصدرة للهجرة، وهي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المنتمية لتجمع دول الساحل والصحراء، وذلك من أجل استئصال الأسباب العميقة للهجرة السرية، وإحداث هياكل لتمويل بلدان إفريقيا الغربية، كما تركز هذه الخطط على التعاون في مجال تمويل العودة الإرادية للمهاجرين الذين تتوقف رحلتهم في بلدان العبور[٢١]. كما اتخد المغرب مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بإدماج المهاجرين القادمين للمغرب وذلك من خلال تمكينهم من بطائق الاقامة الشرعية في المغرب اضافة الى تمتيعهم بجميع الحقوق.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق هو أن تجمع دول الساحل والصحراء تواجهه تحديات أمنية خطيرة يمكن أن تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه، وبالتالي عدم تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، خصوصا وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتأتى حسب خطاب الملك محمد السادس[٢٢]: «في ظل انعدام الاستقرار والتهديد باندلاع النزاعات المسلحة»، لذا فإن الاستقرار والأمن يشكلان مدخلين أساسيين لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي.

فبالرغم من ما حققته السياسة الخارجية المغربي في علاقتها بهذا التكتل الإقليمي من خطوات إيجابية وملموسة سياسيا، إقتصاديا، ثقافيا وروحيا، إلا أنها تواجه مجموعة من الإكراهات والتحديات، وفي مقدمتها الصراعات والانقلابات والحروب الأهلية في بعض دول التجمع والتي تؤثر على التنمية، إضافة إلى الاختلافات القائمة في الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء، علاوة على بعض الصعوبات والعراقيل والمتمثلة في احتدام التنافس الإقليمي على الزعامة من داخل التجمع وكذلك ارتباط المصالح المغربية بالدول الأوروبية ، الشيء الذي يقف حجر عثرة أمام تطور أداءها الدبلوماسي داخل هذا التكتل الإقليمي.

إن من بين الآليات والمقترحات التي يجب على السياسة الخارجية المغربية تبنيها من أجل تجاوز كل هذه الإكراهات السالفة الذكر، هو تعزيز المكانة السياسية والاقتصادية للسياسة الخارجية المغربية تجاه دول التجمع، هذا إضافة إلى تفعيل الدبلوماسية الموازية والرفع من مستوى العلاقات الثقافية والروحية.

هوامش البحث

١ - نهلة أبو العز: الآثار الإقتصادية للمشكلات الأمنية في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد ٢١، صيف ٢٠٠٦، ص : ٩

٢ - عبدالسلام حرفان: التحولات السياسية وإشكالية الديمقراطية في إفريقيا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، السنة الجامعية ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص ١٠٤.

٣ - نهلة أبو العز، الآثار الإقتصادية للمشكلات الأمنية في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٢.

٤ - محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، دجنبر ٢٠٠٤، ص ٢٠٦.

٥ - محمد محمود الإمـام : تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص ٢١٠

٦ - عمر راشد: ما الدي تفعله التجمعات الاقتصادية الافريقية ،ملف الاهرام الاستراتيجي ، السنة العاشرة العدد ١١٨، اكتوبر ٢٠٠٤ ، مطابع الاهرام التجارية ، قليوب مصر، ص ١٢٠. /

٧ - خالد حنفي علي: الإقليمية الجديدة في إفريقيا، أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك،مجلة السياسة الدولية، ، ص ١٨٧.

٨ - البشير علي الكوت : المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا ، دراسة لأبرز المنظمات، منشورات المركز الع لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي ليبيا، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ص ٣٤.

٩ - خالد حنفي علي: مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٨٧,١٨٨.

١٠- علي بكر: نماذج القاعدة التطبيقات الراهنة لحالة القاعدة في العالم ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٧ ابريل ٢٠١٢ المجلد ٤٧ ص١٤٩ .

١١- علي بكر: نماذج القاعدة التطبيقات الراهنة لحالة القاعدة في العالم مرجع سابق ص١٤٩ .

١٢- خالد حنفي : الجوار القلق ،تاثيرات الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية ،مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٧ العدد ١٨٨ ابريل ٢٠١٢ ص ١١٨ .

١٣- أنظر: التقرير الأممي عن الجريمة المنظمة عبر الدول في غرب إفريقيا، تقييم للمخاطر، مقدم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) فيينا فبراير ٢٠١٣.

١٤- انظر التقرير الأممي عن الجريمة المنظمة عبر الدول في غرب إفريقيا «تقييم المخاطر»، مرجع سابق.

١٥- خالد عبدالعظيم «الجوار المالي التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي» السياسة الدولية، العدد ١٨٩ يوليو ٢٠١٢ ص ١١٤.

١٦- خالد حنفي علي: تقويم الاداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء، :دراسة وردت ضمن أعمال المؤتمر الدولي للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية تحت عنوان التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وآفاق، وقام بتحريره كل من محمد عاشور وأحمد علي سالم ضمن كتاب صدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ، ص ٢٣٧

١٧- الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٧٢.

١٨- امينة ركلمة: الحكامة الدبلوماسية بالمغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس السويسي - سلا، ص١٤٣.

١٩- عادل عكروم : المنطقة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة كالية لمكافحة الجريمة المنظمة دراسة مقارنة منشورات دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص٢٧.

٢٠- لحسن تمودي :المقاربة الاورو إفريقية الجديدة في تدبير إشكالية الهجرة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس اكدال، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٢٧ و٢٨ .

٢١- لحسن تمودي: المقاربة الأورو-إفريقية الجديدة في تدبير إشكالية الهجرة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، السنة الجامعية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ٦١.

٢٢- أنظر: نص الخطاب الذي وجهه الملك محمد السادس إلى قمة إفريقيا – أمريكا الجنوبية المنعقدة بأبوجا ٣٠ نونبر ٢٠٠٦.